المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

09/05/2012

وزان

71/10383

« أبشر فقد وقعت هذه الأيام على قرار إلحاق سجن وزان المحلي بمندوبية السجون بجهة طنجة تطوان » . كان هذا هو جواب المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج عن سؤال تقدم به طالب وزاني اعتمادا على مقال صدر بجريدة الإتحاد الاشتراكي يوم الجمعة 19 أبريل 2013 .

الخبر كما أكده للجريدة من عين المكان أكثر من مصدر ، أعلن عنه المندوب العام برحاب الكلية المتعددة

يذكر بأن جريدة الإتحادالإشتراكي كانت قد انفردت بنشر خبر الوضعية الإدارية الشاذة لسجن وزان الذي ظل ينتسب لمندوبية السجون بفاس، رغم أن إقليم وزان سبق أن الحق بجهة طنجة / تطوان منذ النصف الثاني لسنة 2009. وهي الجهة التي تتوفر على مندوبية تغطي مجالها الترابي! نفس هذا المطلب كانت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة قد تناولته في توصياتها التي رفعتها إلى الجهات المختصة بعد زيارتها لسجن وزان بتاريخ 12 يونيه 2012 .

محمد حمضي

المعرض الدولي للكتاب والفنون بطنجة يكرم الشاعر محمد بنيس

6/6927

يحتفي المعرض الدولي للكتاب والفنون بطنجة، الذي ينظمه المعهد الثقافي الفرنسي، في دورته السابعة عشرة، الممتدة إلى 12 ماي بأعمال الشاعر محمد بنيس.

وعلم لدى الشاعر المحتفى به أن التكريم يشتمل على معرض موسع لأعماله، من دواوين ودراسات ونصوص وترجمات، ومختلف الكتب المترجمة إلى لغات أجنبية، فرنسية وإسبانية وإيطالية وتركية والمانية، بالإضافة إلى الأعمال الفنية التي أنجزها بالاشتراك مع فنانين من المغرب والعراق وفرنسا واليابان.

كما يتضمن التكريم لقاء يحضره محمد بنيس مع جمهور المعرض يوم السبت 11 ماي، ابتداء من الرابعة والنصف، بقصر المؤسسات الإيطالية.

يذكر أن المعرض يستقبل نحو 45 عارضا، مع جديد يتمثل في فضاء مخصص للمنشورات التي تستهدف الشباب.

وتستضيف التظاهرة العديد من المتدخلين من بينهم فاسيليس اليكزاكيس والكبير مصطفى عمي ورشيد بوجدرة وإدريس اليازمي وإدريس خروز وحسن نجمي ودانيال بيكولي ونيكول دوبونشاري وادريس كسيكس.

محمد بنيس

ويتضمن المعرض أيضا برنامجا فنيا وثقافيا غنيا يشتمل على معرض للفنان سعيد ورزاز، وعزف على البيانو الكلاسيكي مع دينا بنسعيد، وحفلا موسيقيا لموسيقى الجاز للثلاثي تروتينو، إضافة إلى عرض سمعي بصري حول رواية البير كامو «الغريب» من قبل مجموعة اونلايت وحفل موسيقي للحسانية.

سطات

توقيع اتفاقية شراكة بين لجنة حقوق الإنسان وأكاديمية التعليم

2756/6

محمد منفلوطي

ترأس «محمد لعوينة» مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشاوية وردية صباح يوم الثلاثاء الماضي حفل توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين الأكاديمية واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء- سطات. هذا وتهدف هذه الشراكة حسب منظميها إلى النهوض بحقوق الإنسان وإثراء ثقافتها وترسيخها في منظومة التربية والتكوين، وكذا الانفتاح والتواصل مع مختلف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان بالجهة. ويأتي هذا الحفل تتويجا لمجموعة من اللقاءات التحضيرية التي قامت بها اللجنة الجهوية مع مسؤولي الأكاديمية وبعض النيابات التعليمية التابعة لها بكل من سطات وبرشيد وابن سليمان، للتباحث حول إمكانات التعاون والتنسيق في مجال بثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها، وذلك عن طريق وضع وإعداد برنامج مشترك بتنسيق مع الشركاء في مجال أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة ونشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها بهذه الأخيرة. وعلى هامش توقيع هذه الاتفاقية، كان ل«النهار المغربية» لقاء مع عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان والأستاذة الجامعية بجامعة الحسن الأول بسطات الدكتورة» فاطمة مصلوحي» أفادت من خلاله أن هذه الخطوة تهدف بالخصوص إلى إثراء وتعميم الفكر حول الديموقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وكذا العمل على تطوير وتقوية كفاءات وقدرات مؤطري ومنشطي أندية المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشاوية وردية، وذلك في مجال التربية على حقوق الإنسان، وهذا ما تقرر على إثره تنظيم هذا الحفل الذي تم بموجبه توقيع هذه الشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتعليم بجهة الشاوية وردية.

حرب حزب بنكيران ضد اليزمي تشهد فصولا مثيرة. مصادر ترجع الأمر إلى صراع الإسلاميين ضد التيار العلماني في الدولة

العدالة والتنمية يشكل لجنة لتقصي الحقائق حول تدبير مجلس الجالية

الياس المصراتي
الاربعاء 8 ماي 2013 - 12:45

يسعى فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب إلى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول التدبير المالي لمجلس الجالية الذي يرأسه الحقوقي ادريس اليزمي، وأفادت مصادر أن الموضوع طرح في لجنة الدفاع بمجلس النواب، وأن طلب تشكيل اللجنة تمت صياغته وحظي بتوقيعات فريق العدالة والتنمية، وكشفت المصادر ذاتها أن تحركات ال"بي جي دي" ضد اليزمي تعود إلى صراعات سياسية وايديولوجية صرفة من قبل الإسلاميين ضد التيار العلماني في الدولة، أخذت واجهة اتهام اليزمي بتبذير المال العام وصرف تعويضات لأشخاص بصفة غير مستحقة ...

وكان ادريس اليزمي رفض في وقت سابق المثول أمام البرلمان بطلب من فريق العدالة والتنمية.
وشددت المصادر ذاتها على أن حرب حزب العدالة والتنمية ضد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس الجالية المنتهية ولايته، تعود إلى دفاع اليزمي في وقت سابق عن حرية المعتقد في الدستور وإلغاء عقوبة الإعدام وسمو القوانين الدولية عن التشريعات الوطنية والمطالبة بالتسريع بوتيرة تنزيل الدستور، فضلا عن إحراجه حكومة بنكيران بالآراء الاستشارية التي رفعها إلى الملك بشأن المحكمة العسكرية و المحكمة الدستورية وهو ما لاقى استحسانا من لدن الديوان الملكي الذي أثنى، في مبادرة غير مسبوقة، على عمل المجلس الوطني الذي تقوده وجوه محسوبة على صف اليسار، وهو ما اعتبر أيضا رسالة مشفرة إلى بنكيران وحزبه تفيد دعم الملك لإدريس اليزمي في العمل الذي يقوم به رغم الانتقادات شديدة اللهجة التي توجه إليه، خاصة على مستوى حصيلة مجلس الجالية وطريقة تدبير شؤونه.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان: تصريحات رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون كافية لدحض مزاعم الداخلية

كود الرباط
الاربعاء 8 ماي 2013 - 18:57

اعتبرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في بيان صادر عن رئاسة مؤتمرها الوطني الأخير، أن تصريحات رئيس مؤسسة رسمية كافية لدحض مزاعم وزارة الداخلية، وذلك في ردها على بيانين تكذيبيين أصدرتهما الوزارة تعقيبا على نشر فروع الجمعية في العيون وسيدي إفني تقارير تؤكد انتهاك قوات الأمن لحقوق الإنسان.

وقال البيان "ما صرح به رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان كاف لدحض مزاعم وزارة الداخلية خاصة بعدما أكد اقتحام القوات العمومية للبيوت والاعتداء على المواطنين وعلى أعضاء اللجنة أنفسهم ووصف تصرف القوات العمومية بالخطير."

ويتعلق الأمر بحوار انفرد به موقع "كود" لمحمد سالم الشرقاوي، رئيس اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون، يؤكد حصول تجاوزات من طرف قوات الأمن في المنطقة ضد السكان.

وأضاف البيان الصادر عن رئاسة المؤتمر، لكون رئيس ومكتب مركزي جديد للجمعية لم ينتخبا بعد، إن "بيانات وزارة الداخلية التي تحاول محاصرة الجمعية والتقليل من قيمة تقاريرها هي التي تفتقد للمصداقية؛ لأن الأشرطة المصورة لأفراد القوات العمومية وهي تقتحم البيوت أو تعتدي على المواطنين في العديد من المدن اطلع عليها الجميع، ومنها اعتداءات على برلمانيين، واعتداءات وصلت حد انتهاك الحق في الحياة لعدد من المواطنين لازالت الحركة الحقوقية تطالب بالتحقيق بشأنهم دون جدوى."

مؤكدا أن "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، تعتبر أن هذا الاهتمام الخاص لوزارة الداخلية بتقارير الجمعية يؤكد ـ عكس ما تحاول الوزارة الترويج له ـ أن الجمعية تحظى بالمصداقية وتشكل تقاريرها مرجعا للمتتبعين لأوضاع حقوق الإنسان بالمغرب ولها تأثير على الرأي العام الوطني والدولي"

وطالب البيان في هذا الصدد بـ"فتح تحقيق حول ما ارتكب من انتهاكات خطيرة ضد المواطنين والمواطنات بمدن الصحراء وفي مدينة سيدي إفني موضوع بلاغي وزارة الداخلية، ومساءلة مرتكبيها، والاستجابة لمطالب الحركة الحقوقية المغربية المتضمنة في تقريرها حول أحداث اكديم إزيك الذي قدم العديد من الاقتراحات والتوصيات لمعالجة أوضاع حقوق الإنسان بالصحراء، ولمطالب الحركة الحقوقية المغربية المقدمة في تقريرها حول تقصي الحقائق بخصوص أحداث سيدي إفني لسنة 2008 التي لم تعرها الدولة أي اهتمام متمادية في انتهاكها للحقوق الإنسانية للمواطنين والمواطنات."

مؤكدا على "ضرورة واستعجالية جعل حد للإفلات من العقاب الذي يتمتع به المسؤولون عن الانتهاكات المرتكبة من طرف القوات العمومية أثناء المظاهرات في مختلف المدن والقرى ـ والتي مست العديد من الضحايا خاصة منذ انطلاق حركة 20 فبراير، ومن ضمنها ما أدى إلى انتهاك الحق في الحياة ـ دون أي تحقيق أو مساءلة للمتورطين في تلك الجرائم، وهو ما يشجع على التمادي في استعمال العنف خارج إطار القانون والاعتداءات الانتقامية من المناضلين والمدافعين عن حقوق الإنسان."

كما استنكرت الجمعية بشدة تعامل الإعلام العمومي مع هذا الموضوع، إذ انحاز مطلقا لادعاءات وزارة الداخلية دون أخذ رأي الجمعية. معتبرا أن هذا الإعلام "الرسمي انزاح، كعادته، عن قيم الإعلام المهني، ووظف كبوق للدولة دون استحضار الرأي الآخر، خاصة عندما يكون صاحبه عرضة للقذف والتهجم المباشر؛ وهو ما يؤكد أن معركة الإعلام العمومي جزء من معركة الديمقراطية ببلادنا. وتؤكد الجمعية على حقها في استعمال كل ما توفره القوانين الجاري بها العمل للانتصاف."

ودعت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان "كافة القوى الديمقراطية إلى مناهضة السياسة الممنهجة للدولة المكرسة للإفلات من العقاب للمتورطين في انتهاك حقوق الإنسان خلال تدخلات القوات العمومية ضد المتظاهرين السلميين، وفضح الاستعمال المفرط للقوة، ومطالبة الدولة بالحرص على امتثال المسؤولين المكلفين بحفظ النظام للقواعد الأممية لاستعمال القوة العمومية واحترامهم لمقتضيات مدونة سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون."

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان: بيانات الداخلية لا مصداقية لها وهي فقط هروب إلى الأمام ومحاولة لخلق نقاش جانبي ومغلوط

الأربعاء, 08 أيار/مايو 2013 13:32 لكم. كوم

لكم. كوم. ثمنت رئاسة مؤتمر "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان"، كل ما ورد في تقارير فروعها بالصحراء حول ما شهدته مدينة العيون وسيدي افني وسمارة من أحداث أخيرة.

وأكدت الرئاسة، في بيان لها توصل الموقع بنسخة منه، على أن بيانات وزارة الداخلية الصادرة ضد تقارير فروع "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان" في الصحراء، "فاقدة للمصداقية"، مؤكدة على أن الجمعية تحظى بـ"المصداقية"، والدليل على ذلك، بحسب نفس البيان، هو الاهتمام الخاص الذي توليه وزارة الداخلية لتقارير "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان".

واعتبرت رئاسة الجمعية بيانات وزارة الداخلية ضد فروعها فقط هروب إلى الأمام ومحاولة خلق نقاش جانبي ومغلوط ، مطالبة بالانكباب على معالجة الأوضاع المتدهورة لحقوق الإنسان بالبلاد، واحترام الاتفاقيات والعهود المصادق عليها من طرفها، نافية على الوزارة حق التذرع بأي ظروف استثنائية أو خاصة لانتهاك الحقوق والحريات، من ضمنها حرية الرأي والتعبير للجميع، دون أي تمييز بسبب الرأي السياسي أو الانتماء الجغرافي أو غيره".

ويأتي رد الجمعية هذا ضد وزارة الداخلية، حسب نفس البيان، بعد أن تمادت الوزارة "في أسلوب البيانات التهديدية"، خاصة حين أصدرت بيان ثان يوم الأحد 5 ماي، بعد أن كانت قد أصدرت بيانا أوليا يوم فاتح ماي، موضحة الجمعية أن عدم ردها على البيان الأول للوزارة لكونها اعتبرت "ما صرح به رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان كاف لدحض مزاعم وزارة الداخلية خاصة بعدما أكد اقتحام القوات العمومية للبيوت والاعتداء على المواطنين وعلى أعضاء اللجنة أنفسهم ووصف تصرف القوات العمومية بالخطير".

وأدانت رئاسة الجمعية لغة التهديد والوعيد التي وردت في بيانات وزارة الداخلية، منتقدة بشدة استغلال وسائل الإعلام العمومية لتمرير خطاب التهديد والوعيد دون إعطاء الكلمة للجمعية المعنية مباشرة بتلك البيانات.

واستنكرت رئاسة الجمعية أداء الإعلام الرسمي "الذي انزاح، كعادته، عن قيم الإعلام المهني، والذي وظف كبوق للدولة دون استحضار الرأي الآخر، خاصة عندما يكون صاحبه عرضة للقذف والتهجم المباشر"، مضيفا البيان بأن؛ هذا يؤكد "أن معركة الإعلام العمومي جزء من معركة الديمقراطية ببلادنا. وتؤكد الجمعية على حقها في استعمال كل ما توفره القوانين الجاري بها العمل للانتصاف".

وطالب البيان الدولة، بفتح تحقيق حول ما ارتكب من "انتهاكات خطيرة ضد المواطنين والمواطنات بمدن الصحراء وفي مدينة سيدي إفني موضوع بلاغي وزارة الداخلية، ومساءلة مرتكبيها، والاستجابة لمطالب الحركة الحقوقية المغربية المتضمنة في تقريرها حول أحداث اكديم إزيك الذي قدم العديد من الاقتراحات والتوصيات لمعالجة أوضاع حقوق الإنسان بالصحراء، ولمطالب الحركة الحقوقية المغربية المقدمة في تقريرها حول تقصي الحقائق بخصوص أحداث سيدي إفني لسنة 2008 التي لم تعرها الدولة أي اهتمام متمادية في انتهاكها للحقوق الإنسانية للمواطنين والمواطنات".

وأكد البيان على ضرورة واستعجالية جعل حد للإفلات من العقاب الذي يتمتع به المسؤولون عن الانتهاكات المرتكبة من طرف القوات العمومية أثناء المظاهرات في مختلف المدن والقرى ـ والتي مست العديد من الضحايا خاصة منذ انطلاق حركة 20 فبراير، ومن ضمنها ما أدى إلى انتهاك الحق في الحياة ـ دون أي تحقيق أو مساءلة للمتورطين في تلك الجرائم، وهو ما يشجع على التمادي في استعمال العنف خارج إطار القانون والاعتداءات الانتقامية من المناضلين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

وفد حقوقي دولي رفيع المستوى يحل بالعيون في مهمة استقصائية

الأخبار 14/5/13

يحل اليوم (الخميس) وغدا (الجمعة) وفد حقوقي دولي رفيع المستوى في مهمة استقصائية حول حقوق الإنسان، ولاستجلاء حقيقة ما يجري بمدن الصحراء من مصادر متعددة ومحايدة، عكس ما يروجه الانفصاليون والمنظمات الدولية الموالية لهم.

وعلم من مصادر متطابقة أن الوفد الحقوقي الدولي يضم تسعة خبراء دوليين من أعلى مستوى، يضم قضاة وخبراء في القانون الجنائي وعلم الإجرام وخبراء نفسيين.

وحسب المصادر نفسها، فالوفد يتكون من «إزابيل جرمان مانسيبو»، من جامعة بلباو متخصصة في علم الإجرام وقاضية بمحكمة سان سبستيان، و«كارلا فالسا سيلير» قاضية بالبكانتي، و«نوريا جورادو رومان» قاضية باليكانتي، و«ألونزو بيلزا» المحامي الباسكي وعضو المعهد الباسكي لعلم الإجرام، و«أونطونيو غارسيا شازاوا» رئيس الهياة الإسبانية لعلم الإجرام، و«أنريكي دياز دي بالديون» رئيس جمعية علم الإجرام باداخوز، و«خوسي أونطونيو لضقوهض» متخصص في علوم الإجرام بقادس. كما يضم الوفد أخصائيين نفسيين هما «وائل كرنويل» و«إيمان الطويل» من تونس.

وتأتي زيارة الوفد الحقوقي الدولي، الذي يغلب على أعضائه القانونيون الإسبان، بدعوة من «جمعية مفقودي بوليساريو» بالعيون، وهي جمعية صحراوية تضم معتقلين صحراويين سابقين بسجون البوليساريو السرية والعلنية. كما تضم الجمعية بالخصوص ضحايا التعذيب من الصحراويين الذين فروا من المخيمات وعادوا إلى المغرب. ويتهم أعضاء الجمعية عددا من جلادي بوليساريو بممارسة التعذيب وكل أصناف المعاملة القاسية والحاطة للكرامة. وقد سبق لضحايا بوليساريو أن رفعوا دعاوى أمام القضاء الإسباني ضد قياديين من الجبهة يتهمونهم بالاختطاف والتعذيب والإبادة الجماعية.

ومن المرتقب أن يعاين الوفد القانوني الدولي آثار التعذيب الجسدي الذي مورس على الصحراويين بمعتقلات الجبهة، وأن يلتقي بفعاليات صحراوية بالعيون وممثلين عن الجمعيات والمجتمع المدني.

تجدر الإشارة إلى أن الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار سيلتحق بالعيون لمرافقة الوفد الحقوقي الدولي.

تنظيم وقفة احتجاجية أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان الجمعة المقبل

ضحايا «سنوات الرصاص» يهاجمون اليازمي ويتوعدونه بالتصعيد

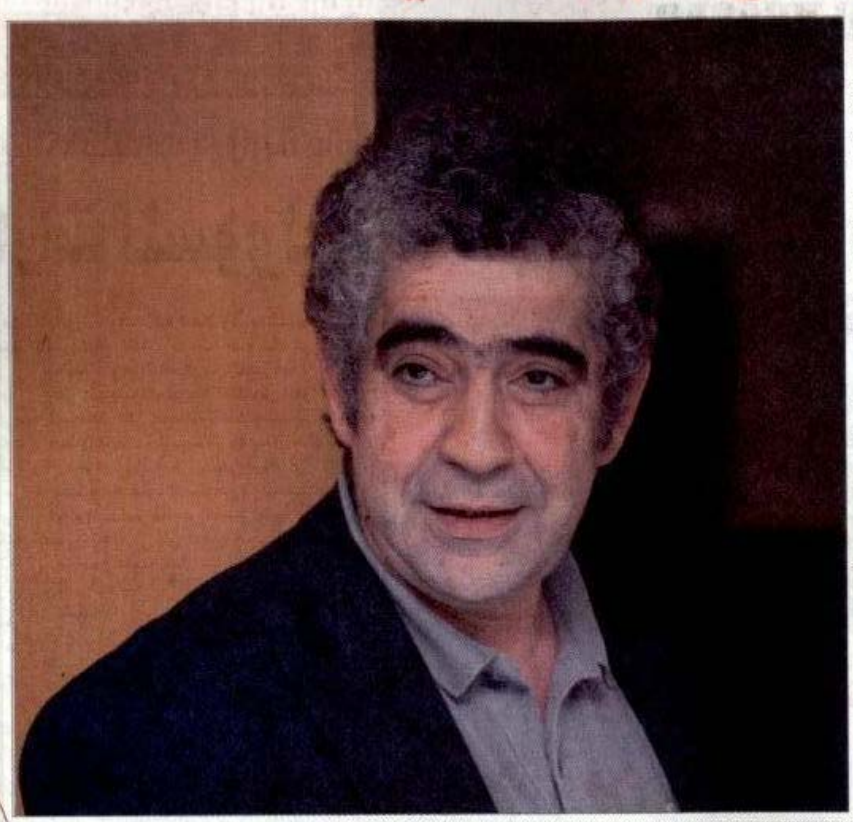

■ الرباط - دلتا العطاونة

ES 98/2

هاجم مجموعة من المعتقلين السياسيين وضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وذلك على خلفية التراجع من قبل هذا الأخير عن معالجة ملفاتهم بما يستجيب لمطالبهم المشروعة.

وحمل ضحايا سنوات الرصاص اليازمي، تبعات ما أسموه تنازل المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن جبر الضرر بالنسبة إلى هؤلاء المعتقلين السابقين، مهددين بتصعيد الموقف.

وقررت المجموعة خلال اجتماعهم الأخير بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، لأجل تدارس ما آلت إليه ملفات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ذات الصلة بجبر الضرر الفردي، باعتبار ملف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كل لا يتجزأ بالرغم من تنوع فئاته، تنظيم وقفة احتجاجية الجمعة المقبل أمام المجلس الوطني مع إمكانية الإضراب عن الطعام.

وأعلنت المجموعة في هذا الإطار عن تأسيس تكتل لجميع فئات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على المستوى الوطني، يحمل اسم « ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتبطة بالقمع السياسي » داعية « جميع الضحايا المعنيين والمعنيات، إلى رص الصفوف والتعبئة داخل هذا التكتل والاستعداد لخوض جميع أشكال النضال حتى انتزاع حقوقنا المشروعة لمطالبنا المشروعة».

إلى ذلك سجل ضحايا سنوات الرصاص في اجتماعهم الأخير تراجع حكومة بنكيران أيضا في إيجاد حل للملفهم المطلبي، خاصة بعد الوعود التي أطلقتها لأجل الاستجابة لهم خاصة في ما يخص التقاعد، حيث استنكر هؤلاء حرمانهم من الحصول على حقوقهم في إطار التقاعد .

يشار إلى أن المعتقلين السياسيين، قد خاضوا وقفت احتجاجية واعتصاما وإضرابا عن الطعام دام أياما طويلة قرب مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك من أجل الضغط على إدريس اليازمي للاستجابة للملفهم المطلبي.

حقوق الإنسان ،إنا لله وإنا إليه راجعون

تنسيقية التحدي للأطر العليا المعطلة 2012

لقد تأكد وبالملموس أن الدولة لم تجد من خيار أمامها لتفريق إعتصامات الأطر المعطلة والتي تطالب بالإدماج المباشر والفوري والشامل في أسلاك الوظيفة العمومية سوى الاعتماد على أجهزتها القمعية المدربة جيدا على هذه الأنواع من العمليات التي يغيب فيها الجانب الإنساني وتحضر فيها لغة الأوامر والتعليمات، والتي تؤكد أن المجتمع سائر في طريق الخضوع لتكنولوجيا العنف والقمع،

سمة عصرنا الراهن، ولعل هذا ما جعل" ألان تورين" يصرخ ذات مرة وهو يبحث عن مهمة السوسيولوجي راهنا، إذا يقول "فبدل مشاهدة العلاقات الاجتماعية فإننا نشاهد في كل مكان منظومات من المنع وثورات أو معسكرات اعتقال".

والواقع أن الدولة، أية دولة، تلجأ إلى تدعيم مكانتها وإعمال قوانينها ومنظوماتها باستعمال أجهزتها الإيديولوجية وكذا القمعية، إلا أن الدولة في العالم الثالث، تعمد إلى طلب خدمات الجهاز القمعي بشكل مبالغ فيه، فاستعمال القوة لتفريق المتظاهرين أمر لا يخرج عن المعتاد في هذا " البلد "، لكن"عادته"أو اعتيادية "تطرح سؤالا كبيرا ! متى تحال أجهزة القمع والعنف هاته على المعاش؟وهل بالإمكان الاستغناء عن خدماتها تأكيدا لشعار دولة الحق والقانون؟

لكن سؤال الأفق هذا وإجاباته المحتملة لا تعني بالمرة رفضا باتا لوجود الجهاز الأمني في المشهد المجتمعي، بل على العكس من ذلك، فحضوره ضروري في النسق العام ولكنه حضور خاص نراه مشروطا بوظيفة أمنية لا قمعية تتربص بالاحتجاج الاجتماعي لتعلن"موته".

فهل كان ضروريا أن يقع ما وقع اليوم الأربعاء 08 ماي للأطر العليا المعطلة وفي مقدمتهم تنسيقية التحدي أمام ما يسمى "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" ؟ وهل تجد كل تلك الدماء التي تناثرت فوق الإسفلت وتلك الآهات التي تعالت في أرقى شوارع العاصمة، هل تجد مبررا لها يضفي عليها شرعية الفعل؟وهل أصبح من الضروري القيام بالاعتصام والتظاهر أملا في الظفر بالشغل / الحق الدستوري في زمن الحريات وحقوق الإنسان؟ لكن أين هي حقوق الإنسان التي يخلد المنتظم الدولي عيدها كل سنة، لذلك عزيزي المغربي لا تجهد نفسك في البحث عن الإجابة فحقوق الإنسان بالمغرب إنا لله وإنا إليه راجعون.

Le CNDH présente à Genève son expérience de promotion des droits de l'Homme dans la sphère de l'entreprise

Genève, 08 mai 2013 (MAP) - Le Conseil national des droits de l'Homme (INDH) a présenté, mercredi à Genève, son expérience de promotion et de protection des droits humains dans la sphère de l'entreprise, en marge de la 26ème session du Comité international de coordination (CIC) des INDH.

Le CNDH, doté de prérogatives élargies, a inscrit la question des droits de l'Homme et de l'entreprise dans son programme d'action, conformément au mandat défini dans le Dahir portant sa création (mars 2011), a souligné la directrice exécutive de la Commission des droits de l'Homme Casablanca-Settat, Mme Nabila Tbeur.

Elle s'exprimait au cours d'une réunion tenue à l'occasion de la 26ème session du CIC (6-8 mai), organisée par le Réseau des INDH africaines.

Mme Tbeur a, à cet égard, rappelé les actions mises en Âœuvre pour promouvoir la responsabilité de l'entreprise en la matière et préciser le rôle de l'institution nationale chargée de la protection des droits humains dans ce domaine.

Le processus de réflexion sur la responsabilité des entreprises, a-t-elle précisé, a été initié dès février 2008 à travers un séminaire international organisé avec l'appui de l'Association francophone des Commissions nationales des droits de l'Homme (AFCNDH) et l'Organisation internationale de la francophonie (OIF).

Dans la continuité de ces actions et s'inspirant du référentiel des Nations unies sur les entreprises et droits humains, adoptés le 26 juin 2011, le conseil a décidé d'élargir le débat aux questions de protection et de respect des droits humains dans la sphère de l'entreprise publique et privée, a poursuivi la directrice.

C'est ainsi qu'il s'est associé à la CGEM pour organiser, en février 2013, un séminaire national sur le thème "droits de l'Homme et entreprises au Maroc", qui a vu la participation de toutes les parties prenantes publiques et privées, de la société civile et des représentants d'institutions de l'ONU.

Dans ce contexte, a relevé Mme Tbeur, le CNDH "a veillé à instaurer un espace positif et constructif de dialogue s'appuyant sur une approche multipartite où les parties prenantes ont été impliquées avant, pendant et après le séminaire".

Les travaux de cet évènement ont permis d'examiner trois principes de base, protection, recours et respect, et de développer les thèmes liés aux fondements normatifs des droits de l'Homme au sein de l'entreprise, particulièrement les principes directeurs des Nations unies adoptés en 2011.

Cette rencontre, a-t-elle indiqué, a offert aux parties prenantes la possibilité d'identifier des axes de coopération dans la perspective d'élaborer un plan d'action concerté, en adéquation avec les standards internationaux et les bonnes pratiques nationales.

A ce propos, la directrice exécutive de la Commission des droits de l'Homme Casablanca-Settat a évoqué les pistes définies par le CNDH pour une meilleure action de promotion des droits en entreprise. Il s'agit entre autres de coopérer avec les mécanismes internationaux concernés, d'échanger sur les bonnes pratiques entre les réseaux des INDH, de développer la formation aux droits de l'Homme dans l'université et d'intégrer les questions y afférentes dans les stratégies de management des entreprises.

La délégation marocaine à cette session est composée notamment de MM. Albert Sasson, conseiller à la présidence du conseil, Hamid Benhaddou, chargé du département des relations extérieures au CNDH et de Ghizlane Kabbaj, directrice exécutive de la Commission des droits de l'Homme de Tanger.(MAP). CB---BI. TR.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستعرض بجنيف تجربته في مجال النهوض بحقوق الإنسان في أوساط المقاولات و.م.ع

جنيف 8 مايو 2013/ومع/ استعرض المجلس الوطني لحقوق الإنسان اليوم الأربعاء بجنيف تجربته في مجال حماية والدفاع عن حقوق الإنسان في أوساط المقاولات وذلك على هامش الدورة ال 26 للجنة الدولية للتنسيق بين المجالس الوطنية لحقوق الإنسان المنعقدة من 6 الى 8 مايو.

وأوضحت السيدة نبيلة التبر المديرة التنفيذية للمجلس بجهة الدار البيضاء سطات أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي يتوفر على صلاحيات موسعة، أدرج قضايا حقوق الإنسان داخل المقاولات ضمن برنامج عمله، مشيرة إلى الخطوات المتخذة من أجل تطوير مسؤولية المقاولات في المجال وتحديد دور المؤسسة الوطنية المكلفة بحقوق الإنسان في مراقبة وتتبع والنهوض بحقوق الإنسان داخل المقاولات سواء العامة أو الخاصة.

وأضافت السيدة التبر التي كانت تتحدث خلال جلسة منظمة بمبادرة من الشبكة الافريقية للمجالس الوطنية لحقوق الإنسان أن مسلسل التفكير في مسؤولية المقاولات انطلق في فبراير 2008 إثر ندوة عقدت بدعم من الجمعية الفرانكفونية للجان الوطنية للدفاع عن حقوق الانسان والمنظمة الدولية للفرانكفونية، ثم واصل المجلس الوطني لحقوق الانسان توسيع النقاش حول هذه القضايا حيث أشرك الاتحاد العام لمقاولات المغرب في فبراير 2013 في ندوة وطنية حول محور "حقوق الإنسان والمقاولات بالمغرب" بمشاركة كل الاطراف المعنيين بالموضوع.

وأشارت الى أن هذا اللقاء شكل مناسبة لتحديد محاور التعاون في أفق بلورة مخطط عمل متشاور بشأنه وملائم للمعايير الدولية وللممارسات الوطنية الجيدة.

ويتكون الوفد المغربي في هذا الاجتماع بالخصوص من السيدين ألبير ساسون المستشار لدى رئاسة المجلس وحميد بنحدو المكلف بإدارة العلاقات الخارجية والسيدتين غزلان القباج المديرة التنفيذية للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، ونبيلة التبر المديرة التنفيذية للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات. ت/ط ق/

الصحراء: ماذا بعد قرار مجلس الأمن؟

السبت, 04 أيار/مايو 2013 22:59 نبيل بكاني

بعد أيام قليلة، و قبل أن تنتهي نشوة اللقاء الحميمي الذي جمع بين المغرب و صديقته فرنسا في شخص ممثلها الأول الرئيس فرانسوا هولاند، خلال زيارته الأخيرة لبلدنا، و التي أكد فيها على استمرار دعم فرنسا للمغرب في قضيته الترابية؛ مجددا تشبتها بمقترح "الحكم الذاتي" الذي تقدم به المغرب سنة 2007 للأمم المتحدة؛ كحل نهائي لملف عمر كثيرا. مثلما لم يترك مجالا للشك أو التشكيك في مسلسل الاصلاحات السياسية، خاصة المرتبطة بموضوع حقوق الانسان التي انطلقت مع اقرار دستور 2011. الا أن تلك الفرحة لم تستمر، حتى تعكر صفوها بعد الخرجة المفاجئة للولايات المتحدة الأمريكية، بتقديمها مسودة قرار الى مجموعة "أصدقاء الصحراء الغربية" التي تضم في عضويتها كلا من فرنسا، اسبانيا، بريطانيا و نبيل بكاني روسيا و الولايات المتحدة؛ و الذي يهم توسيع مهمة بعثة المينورسو، قصد اخضاع وضع حقوق الانسان في الصحراء الغربية و مخيمات تندوف للمراقبة الأممية، و هو ما اعتبر موقفا جديدا غير معهود للولايات المتحدة، تجاه أحد حلفاءها الاستراتيجيين و أهم أصدقاءها التاريخيين، كما تؤكد على ذلك معاهدة الصداقة و السلام الموقعة بين البلدين عام 1787؛ هذا من جهة، و من جهة أخرى، يمكن أن ينظر الى هذا الموقف كتطور نوعي –غير مفهوم– في السياسة الأمريكية تجاه ملف الصحراء، و ذلك بالأخذ بعين الاعتبار، مستوى العلاقات التاريخية التي تربط البلدين و المواثيق و المعاهدات البينية المتعددة التي تهم مجالات مختلفة كالتجارة، التعاون الأمني في مكافحة الارهاب، التعاون العسكري... و التي جعلت المصالح المشتركة فوق كل اعتبار.

الا أن هذا الموقف، و رغم تميزه بالطابع الفجائي؛ الا أنه لم يكن مستبعدا و لا غير منتظر، بعد التغييرات الاستراتيجية التي عرفتها الادارة الأمريكية، و تولي جون كيري منصب وزير الخارجية، و فقدان المغرب لأهم حليف له و صديق في الادارة الأمريكية، و هو السيدة النافذة العارفة بدواليب القصر البيضاوي هيالاري كلينتن، و التي ربطتها بالمغرب، خاصة بالملكية، علاقات تعدت الجانب الديبلوماسي و السياسي، لتشمل ما هو شخصي و ما هو انساني و اقتصادي. و قبل واقعة مسودة التقرير هاته، و منذ وصول السيد جون كيري الى عمادة الديبلوماسية الأمريكية؛ كان متوقعا لدى كل متتبع لشئون العلاقات المغربية الأمريكية، وقوع هزات و رجات قد تصل في بعض الأحيان الى مرتبة انتكاسة في علاقات واشنطن مع أصدقاءها في الرباط، و ما قد ينتج عنه من تصدع في المصالح المغربية، خاصة تلك المرتبطة بموضوع الصحراء. و بالرجوع سنوات الى الوراء، و بالضبط سنة 2001؛ و تلك الرسالة التي وجهها النائب جون كيري و السيناتور ادوارد كيندي شقيق الرئيس الراحل جون كينيدي رفقة أعضاء من الكونغرس الى كل من الرئيس جورج بوش و وزير خارجيته كولن باول، و التي تؤكد (الرسالة) على ضرورة دعم ما سمي ب "تقرير مصير الصحراء" الذي خلف ردود فعل سلبية تجاهه من الجانب الرسمي المغربي. فضلا عن قربه من مؤسسة روبرت كينيدي المدافعة عن حقوق الانسان و التي تتبنى مواقف لا تتماشى مع الطرح المغربي؛ و هي مؤشرات تصب كلها في استنتاج واضح، و هو أن ميولات السياسة الخارجية؛ خاصة فيما يتعلق بهدا الملف الترابي، ستكون أكثر تجاوبا مع الأطراف المؤيدة لطروحة تقرير المصير عبر الاستفتاء الذي تتشبث به جبهة البوليساريو. و ان كانت مواقفه لن تؤثر جذريا في العلاقات و السياسات التي تربط البلدين منذ قرون، الا أن اضطلاعه الكبير على خبايا ملف الصحراء، قد يترك الأفق مفتوحا أمام مفاجأت أخرى، ربما تكون غير متوقعة، فجون كيري الذي كان حاضرا أيضا في قضية جنوب السودان المطالب باستقلاله عن الشمال السوداني، و دعم بقوة قيادته أثناء مراحل الاسثفتاء، حيث وصف حينها انفصال الجنوب بأنه "بداية آخرى لبناء أمة تعكس القيم المسيحية"؛ تظهر الشيء الكثير من فلسفة هذا الرجل، و نظرته لهذا النوع من الملفات السياسية. و تبقى لكيري أيضا مواقف صريحة تجاه الدول التي تخرق حقوق الانسان؛ و التي سبق أن وجه من خلالها انتقادات مباشرة و قاسية لبعض الأنظمة الشمولية. و هي مواقف قد تكون مغايرة لمواقف بعض عمداء الديبلوماسية الأمريكية الذين اعتاد المغرب التعامل معهم.

و ان كان المغرب، من خلال الضغط الذي مارسه على الولايات المتحدة، قد تمكن من اجبارها على التراجع عن قرارها المدعم من جهات وازنة، كمؤسسة ألبيرت كينيدي لحقوق الانسان و السيد جون كيري، فضلا عن الدفع القوي الذي لاقاه من جماعات ضغط أخرى؛ بعضها مرتبط بأجندات خارجية، و بعضها بقناعاته، و أرغمها على اجراء تعديل في مسودة القرار الذي قض مضجع القائمين على السياسات في المغرب؛ فانه استطاع أيضا، تحقيق نصر مهم لصالح قضيته؛ كما صورته بعض وسائل الاعلام. فهو من جهة انتصر على خصومه و الأطراف المناوئة له، و من جهة أخرى كشف الوجه الآخر للولايات المتحدة تجاهه، و أبان على أن التحالف مع دولة عظمى، يظل مرهونا بالمزاجية و المصلحة الضيقة لهذه الدولة. و في نفس الوقت، تكون الولايات المتحدة المدافع الدولي عن الديمقراطية و حقوق الانسان، قد فضحت، من حيث لا تدري، زيف الغرب الديموقراطي

Conseil national des droits de l'Homme

و العالم الحر الذي تمثله؛ من خلال تناقضاتها و تخبطاتها، و هذا ما يوضحه التقرير الذي أصدرته وزارة خارجيتها حول حقوق الانسان بالمغرب، مباشرة بعد الغاء المغرب للمناورات العسكرية المزمع اجراءها هذا الشهر على أرضه، والذي جاء مناقضا لتقارير السنوات السابقة، فالتقرير يكشف بشكل جلي، مدى توظيف البعد السياسي في موضوع حقوقي بحث؛ من خلال توجيهه (التقرير) لأول مرة اتهامات تحمل الكثير من الخطورة، نحو مراكز حساسة في الدولة المغربية، و على رأسها المؤسسة العسكرية و جهاز القضاء الذين اتهمهما بالفساد، زيادة على رصده لأول مرة لانتهاكات حقوق الانسان من تعذيب و قمع و تضييق على الحريات العامة و حرمان من العديد من الحقوق... و هو تقرير؛ اذا ما قارناه بالتقارير السابقة، التي و ان كانت تشير في كثير من الأحيان لبعض التجاوزات في حقوق الانسان؛ الا أنها كانت تحمل من التنويه و الايشاد للمغرب في هذا المجال، ما يجعله يحضى بمكانة جد مشرفة بين الدول الصاعدة؛ ينكشف مدا التناقض في تعاملها مع مواضيع حقوق الانسان، وكيلها للأمور في تقاريها بمكاييل المصلحة، بدل اعتمادها على الوقائع الميدانية في كتابة هذه التقارير، التي ظلت، على مر سنين، تناوء ما ترصده تقارير منظمات حقوقية دولية و محلية حول انتهاكات حقوق الانسان بالمغرب. و هذا في حد ذاته يمثل هزيمة للولايات المتحدة أمام المشروعية و المصداقية. و هو ما يدعو الى اعادة النظر في مصداقية جميع التقارير الحقوقية التي سبق لها أن أصدرتها و التي من شأنها المساهمة في تحديد مصير بلد أو بلدان بأكملها. فكيف لواشنطن التي ظلت تمجد مسار المغرب في مسلسل الديمقراطية طيلت سنوات؛ أن تأتي اليوم، لتعترف لنا، كاشفة، عن استمرار خرق المغرب لما التزم به أمام المنتظم الدولي، لمجرد أن هذا البلد، و من غير عادته، تجرأ على كسر عصا الطاعة.

و مع ذلك، فيجب علينا أن ندرك، أن اعترافات أمريكا، تلك، من خلال تقريرها، هذا؛ تجعل المغرب مطالبا بأن يبرهن أكثر من ذي قبل، على حسن نيته و احترامه لحقوق المواطنين، من الشمال الى الجنوب، و أن يعمل على تنفيذ التزاملاته الدولية على أرض الميدان، و أن يقوم بمأسسة حقوق الانسان ضمن مؤسسات حقيقية، بدل تلك المؤسسات الصورية التي لا يزيد دورها عن أي قطعة زينة، كالمجلس الوطني لحقوق الانسان، مثلا، الذي يبقى دوره بعيدا كل البعد عن الاسم الذي يحمله. فالمغرب اليوم، و على امتداد الأراضي الخاضعة لنفوذه، و بعد اجتماع مجلس الأمن، أصبح تحت المجهر الدولي. فسواء مُنحت بعثة المينورسو تصريحا بمراقبة الأوضاع الحقوقية في الصحراء، أم لا؛ فهذا لا يعفي الوضع العام لحقوق الانسان بالمغرب من المراقبة و المتابعة، خاصة بعد الاشارة التي أكدت على التعاون مع المجتمع الدولي فيما يخص احترام حقوق الانسان في الصحراء من جانب طرفي النزاع. فالوضع اليوم، لم يعد مثل الأمس، و باث لازما على المغرب اعادة تحيين سياساته التي تهم الحريات العامة و الحقوق المدنية. لأن المعركة الحقيقية اليوم، و بعد انكشاف زيف التحالفات و تراجع قيم الصداقة و الروابط التاريخية أمام غلبة المصلحة؛ هي معركة الديموقراطية و حقوق الانسان، التي تتعدى مفهوم المعارك التقليدية ضد الخصوم و المناوئين.

لقد احتفظ القصر بملف القضية الترابية لأزيد من ثلاثة عقود داخل رفوفه الشخصية، و فرض عليه طابع الاجماع الوطني، دون فتح المجال بكل حرية لباقي الهيئات السياسية و الحقوقية و المدنية لادلاءها بآراءها و مقترحاتها. لكن المغاربة، بعد 2011، أصبحوا أكثر اصرارا على حقهم في المعلومة، و الاطلاع على مصير الأموال التي توجه الى الصحراء، خاصة و أن الكثير من الجنرالات توجهوا قبل سنوات كجنود الى الصحراء، و أصبحوا بعد فترات قليلة رجال أعمال و ملاك مراكب و أساطيل بحرية و مصانع لتصبير الأسماك و اعادة تصديرها، و صارت أسماءهم تتداول بين أسماء كبار المستثمرين في عقارات تمتد على شواطئ بأكملها. ان الديمقراطية التي كانت بالأمس اختيارا أملته ظروف دولية و محلية على المغرب، الذي سمح بتطبيق بعض آلياتها، كتأسيس الأحزاب و تداول السلطة عن طريق الانتخابات، لكن، دون أن يستكمل باقي شروطها، لتحقيق ديمقراطية حقيقية، هذه الديمقراطية قد أصبحت اليوم، مطلبا ملحا، يتحدد معه استقرار البلاد و مستقبلها. و رهانا بكسبه؛ تتحقق جل المطامح السياسية و الاقتصادية و الترابية... و قد لمس الجميع نتائج الالتفاف على مطالب الشارع التي رفعت بداية سنة 2011، و الغاء حق الشعب في اختيار من ينوبون عنه في كتابة وثيقته الدستورية التي هي بمثابة الأرضية التأسيسية للدموقراطية، و ما المتاهات التي تتخبط فيها حكومة ما بعد الدستور الجديد، الا جزء من تلك النتائج. و المغرب الذي استطاع اقناع العالم قبل 2012، بعزمه ركوب قطار الاصلاح و التغيير، بما قدمه من مشاريع سياسية، بين تعديل دستوري و تنصيب لحكومة بسلطات أوسع. هو اليوم، مطالب باقناع هذا العالم بجدوى اصلاحاته و وعوده السياسية، تلك. و كل تلك التقارير الحقوقية المنجزة من طرف منظمات دولية و محلية تعمل في المجال، و الموضوعة على طاولة الأمم المتحدة، تنتظر كلها، من المغرب، اجابات و توضيحات بلغة موضوعية و عملية، بعيدا عن لغة التشكيك و المؤامرة الموظفة حاليا من طرف الحكومة و رئيسها، لأن تلك الملفات و بما تتضمنه من علامات سلبية في حق المغرب، تشكل تراكما حقوقيا، سوف يؤثر لا محالة مستقبلا في علاقة المجتمع الدولي مع المغرب، و في تقييمه لعمله في حل مشكل الصحراء.

Manifestation « sans précédent » au Sahara occidental

8 maiDe nombreux Sahraouis se sont rassemblés samedi dernier à Laâyoune, la plus grande ville du Sahara occidental. Ils manifestaient pour rappeler le désir indépendantiste de leur territoire et leur volonté d'autodétermination.

En fonction des sources, le nombre de manifestants varie énormément. Selon Mohamed Salem Charkaoui, coordinateur régional du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), la manifestation a débuté avec 500 personnes jusqu'à atteindre 2000 manifestants en fin de rassemblement. De son côté, Mohamed Salem Lakhal, membre de l'organisation sahraouie Collectif de défenseurs des droits de l'Homme (CODESA), revendiquait entre 6000 et 10000 manifestants.
Quoi qu'il en soit, le quotidien marocain Aujourd'hui Le Maroc a estimé qu'il s'agissait d'« une mobilisation sans précédent des ennemis de l'intégrité territoriale ». De son côté, le journal Akhbar al-Youm a titré : « La plus grande manifestation de l'histoire de Laâyoune pour la séparation ».

Depuis 1975, il s'agit de la première fois où les forces de police marocaines ne sont pas intervenues directement pour réprimer la manifestation. Effectivement, celle-ci s'est déroulée sans heurts pendant près de trois heures puisque les forces de l'ordre se sont contentées de quadriller la ville. Malgré tout, quelques scènes de violence ont éclaté en fin de soirée et ont causé une quarantaine de blessés.
Des drapeaux du Front Polisario ont été brandis par les manifestants ainsi que des drapeaux américains. En effet, cette mobilisation intervient alors que plusieurs journalistes nord-américains se trouvent au Sahara occidental pour rencontrer différents responsables de la région.

Pour rappel, le Sahara occidental recouvre 266 000 km2 et est reconnu comme un territoire non-autonome selon les Nations unies. Ancienne colonie espagnole, celui-ci ne possède pas de statut juridique définitif mais le Maroc revendique sa souveraineté sur l'ensemble du territoire. Depuis 37 ans, un conflit existe entre les autorités marocaines et le Front Polisario, un groupe d'indépendantistes sahraouis.